إعلان مبادئ بشأن

" مستقبل الموارد البشرية في ظل الثورة التكنولوجية"

(مرفق رقم 2)

إن فكرة تبني إعلان مبادئ بين أطراف الإنتاج الثلاثة، الحكومات وأصحاب العمل والعمال، تستند إلى مبادرات عالمية وعربية من جهة وإلى إصدارات وأدبيات منظمة العمل العربية من جهة أخرى. فقد تم تناول مسألة أنسنة التكنولوجيا والانتقال العادل للرقمنة في مبادرات عالمية ودولية عديدة منها إعلان (مانيفستو) فيينا للأنسنة الرقمية سنة 2019 والنقاشات الجارية بالأمم المتحدة في أفق تبني "الميثاق الرقمي العالمي الخاص بالقمة من أجل المستقبل في 2024"،هذا إضافة الى أن تطور مقاربات الموارد البشرية والاستفادة الأمثل من رأس المال البشري والمحافظة عليه بالاستثمار المستمر في تنميته مثلت تحدياً لأطراف الإنتاج في السنوات الأخيرة.

أولا: المبررات

إن إعلان المبادئ هذا يجد مبرراته في الآتي:

- حشد الجهود المشتركة لأطراف الإنتاج حكومات وأصحاب أعمال وعمال ولكافة الجهات ذات الصلة لضمان انتقال رقمي عادل بإضفاء البعد الإنساني على التكنولوجيا لتكون في خدمة الإنسان.
- أهمية دور الحوار الاجتماعي في مسار الانتقال الرقمي لضمان تطوير الذكاء الاصطناعي بطريقة سليمة.
- الفجوات المسجّلة في مجال تنمية رأس المال البشري بالوطن العربي، حيث أضحى ذلك يشكّل تحدّياً حقيقيًا لأطراف الإنتاج الثلاثة العربية، في سعيها لكسب رهان التنمية المستدامة وضمان فرص عمل لائقة.

- مجابهة ما هو منتظر أن يطرح في السنوات القادمة من تحديات جديدة مع عصر **الثورة الصناعية الخامسة** التي بدأت عدد من معالمها في التبلور.

من هذا المنطلق ارتأينا أن نبادر ببلورة إعلان مبادئ عربي، ونضعه هنا بين أيدي أطراف الإنتاج الثلاثة وهي مدعوة للتوافق حول الآتي :

ثانيا: منطلقات إعلان المبادئ

ان الأطراف الاجتماعية الثلاثة : حكومات وأصحاب أعمال وعمال ،

وعيا منها بضرورة العمل معا لتعزيز وتحسين مستقبل الموارد البشرية واستثمارها في ظل التقدم التكنولوجي السريع وتأثيره بشكل كبير وغير مسبوق على سوق العمل والقوى العاملة والحياة العامة؛

وادراكا منها بضرورة التكيّف وتبنّي استراتيجيات جديدة للتعامل مع التحديات والفرص المتعلقة بالموارد البشرية، وبأهمية بذل جهود مضاعفة لسد الفجوات المتعددة في مجال تأهيل العنصر البشري، بما يستجيب لحاجيات التنمية وسوق العمل المتجددة؛

واقتناعا بأن النمو الاقتصادي والعمل اللائق، أضحى هدفا مشتركا لتحقيق مستقبل أكثر عدالة واستدامة، وأن تحقيق هذا الهدف يتطلب **ضمان انتقال رقمي عادل** يرتكز على **حوار اجتماعي فعّال ومنتج** بين أطراف الإنتاج الثلاثة؛

وتأكيدا على أن هذه الثورة التكنولوجية أخذت تبسط حضورها بقوة في كل مفاصل ومكونات الاقتصاد العالمي، وبسرعة فائقة بفعل ما تتيحه من حلول، وأصبحت تطرح علينا كأطراف إنتاج ثلاثة عدة تحديات ومسؤوليات في آن واحد.

وضـــمـاناً لحقوق الفئات العمالية التي يمكن أن تتأثر ســـلباً بمجمل التحولات الرقمية، وهو ما يتوقف على ما علينا اتخاذه من قرارات لضـــمان انتقال عادل، من خلال إتاحة فرص كافية لإعادة التدريب المستمر، والحدّ من أوجه اللامساواة بين الجنسين، وضمان شمول نظم الضمان الاجتماعي، مع سياسات حمائية ملائمة وفعّالة للفئات الضعيفة ببرامج لدعم قدراتها، حتى نضـــمن ألا يتخلف أي مواطن عربي عن الرّكب.

وإيمـاناً من أن تظل محركات هذه الثورة التكنولوجية بما فيها الذكاء الاصـطناعي، متحكّم فيها وفي خدمة الإنسـان أولا وأخيرا، والعمل في اتجاه تطويق عدد من السـلبيات المتولّدة عنها، والتي تهدد القيم وحقوق الإنسان، بفعل الإساءة في استخدامها.

واســـتناداً إلى ميثاق ودســـتور منظمة العمل العربية واتفاقيات العمل العربية ومنها الاتفاقيات رقم (3) بشـــأن المســـتوى الأدنى للتأمينات الاجتماعية لســـنة1971 والاتفاقية رقم (5) بشـــأن المرأة العاملة لسـنة1976 ، والاتفاقية رقم (6) بشـأن مسـتويات العمل(معدلة) لسـنة 1976، والاتفـاقيـة رقم (8) بشـــأن الحريـات والحقوق النقـابيـة لســـنة1977والاتفاقية رقم (9) بشـــأن التوجيه والتدريب المهني لســـنة1977 والاتفاقية رقم (11) بشـــان المفاوضـــة الجماعية لســـنة 1979.

واسترشادا بالاتفاقيات والتوصيات والمواثيق الدولية بشأن التشغيل وتنمية الموارد البشرية والاستراتيجيات الدولية والعربية ذات الصلة وبأهداف التنمية المستدامة 2030 مجتمعة ومن بينها الهدف الثامن الخاص ب"النمو الاقتصادي والعمل اللائق"

وإدراكاً لأهمية توفير الموارد البشرية الماهرة، لتحسين درجات التنافسية وجودة الإنتاج الذي يراعي المعايير القياسية الدولية وجلب الاستثمارات، وتطوير قدرات الأفراد وتلبية احتياجاتهم لإدماجهم السلس في الحياة العملية، وتطوير ريادة الأعمال والابتكار.

ووعياً بأن الدخول في مسارات جديدة لتحفيز النمو الاقتصادي بالوطن العربي في عدد من القطاعات الاقتصادية الواعدة وما له من أثر بيّن على توفير فرص عمل جديدة، سيتطلب الدخول في عديد الإصلاحات للانتقال نحو الاقتصاد الرقمي، والاقتصاد البيئي والاقتصاد الاجتماعي والتضامني .

واستشعارًا بضرورة مجابهة الانعكاسات السلبية المحتملة لهذه التحولات على سوق العمل، وأن ضمان انتقال عادل يتطلب تعميق الحوار الاجتماعي البنّاء بين أطراف الإنتاج الثلاثة.

واقتناعًا بأن الحصول على تعليم وتدريب جيد النوعية وفرص عمل لائقة، أضحى من المشاغل الرئيسية للشباب والأسر العربية، باعتبار الحجم المتزايد للبطالة.

ثالثا: المبادئ والالتزامات

اعتبارا من المنطلقات السـابقة التي اسـتدعت المبادرة لبلورة هذا الإعلان وانطلاقا من الأهداف والتحديات المشتركة التي تربط أطراف الإنتاج الثلاثة فإنها مدعوة للتوافق على المبادئ التالية المكونة لهذا الإعلان وتلتزم بالعمل على تحقيق برامج تكريسها فعليًا والمتمثلة في:

1. تطوير المهارات والتعلّم المستمر:

إن سرعة التطور التكنولوجي يتطلب التحسين المستمر للمهارات والمعارف، وهو ما يدعو للالتزام بتوفير فرص التعلّم المسـتمر والتدريب المناسب للعاملين في جميع المستويات، وبتعزيز قدراتهم ومسـاعدتهم على التكيّف مع التكنولوجيا الجديدة ومتطلّبات سـوق العمل المتغيّرة.

2. تنسيق الجهود على المستوى الوطني

إن تحقيق التغيير والنجاح في مجال تـأهيل الموارد البشـرية، يتطلب تنسـيقا للجهود بين مختلف أطراف الإنتاج و مؤسـسـات القطاع العام والخاص ذات العلاقة والمجتمع المدني والمؤسـسـات التعليميـة، وهو مـا يـدعونـا للالتزام بتعزيز هذا التعـاون الوطني وتنسيق الجهود نحو تحقيق أهدافنا المشتركة في تطوير الاستثمار في الموارد البشرية.

3. تعزيز القيادة والابتكار:

إذ نـدرك أن التغيير التكنولوجي يتطلـب قيـادة قويـة وقـدرة على التكيف والابتكـار. فـإننـا نحثّ ونلتزم بتعزيز القدرات القيـاديـة في مجال الموارد البشرية بتشجيع الابتكار والاستفادة من التكنولوجيا

لتحقيق تحسينات في إدارة الموارد البشرية وعمليات التوظيف وتطوير المهارات.

4. التوازن بين التكنولوجيا والعمل الإنساني:

علينا الحفاظ على التوازن بين التكنولوجيا والعمل الإنساني، ذلك أنه بالرغم من أن التكنولوجيا تسهم في تحسين الكفاءة وتعزز الإبداع، إلا أننا نؤمن بأن العنصر الإنساني لا يزال حاسمًا في نجاح أي منظومة عمل، لذا نلتزم بتعزيز ثقافة العمل الإنساني، وتشجيع التواصل والتفاعل الإنساني بين العاملين وتعزيز القيم الأخلاقية في بيئة العمل.

5. الاستشراف والتخطيط للمستقبل:

يفرض علينا التطور التكنولوجي الحاجة إلى الاستشراف والتخطيط للمستقبل ما يدعو للالتزام بتطوير استراتيجيات مستدامة لإدارة الموارد البشرية واستثمارها على أحسن وجه في ظل التحوّلات التكنولوجية المتسارعة، وتحليل احتياجات المستقبل وتطوير خطط عمل ملائمة لتلبية تلك الاحتياجات وضمان استدامة الموارد البشرية المؤهّلة والقادرة على التأقلم مع المتغيرات الحاصلة.

6. تطوير منظومة التعليم والتدريب المهني والتقني

باعتبار المكانة التي تحتلّها منظومة التعليم والتدريب المهني والتقني في مجابهة التحديات التي يطرحها العصر الرقمي، نلتزم كل من موقعه وفي إطار من التشاور الدائم بالعمل على توفير تعليم وتدريب مهني وتقني جيد النوعية، متاح للجميع، يحدّ من

التسرّب المدرسي، منفتح على محيطه، يرسّخ قواعد ومناهج تركّز على تنمية المهارات وصقل القدرات بما يستجيب لمتغيرات سوق العمل المتسارعة وحاجياته المتجددة.

7. تعزيز البحث العلمي والتطوير

أصبح البحث العلمي والتطوير في العصر الرقمي يحتل أهمية كبرى ، **ما يجعلنا** نؤكد التزامنا كل من موقعه بمضاعفة ما يرصد لمؤسساته من موارد مالية، مع التأكيد على ربط ما تجريه من أبحاث ببرامج وحاجيات التنمية الاقتصادية في القطاعات الاقتصادية الواعدة، وبمضاعفة الجهود لإحداث بيئة حاضنة وداعمة لتنمية ريادة الأعمال، والرفع من مستوى الاستفادة من الكفاءات العربية في دول المهجر.

8. تعزيز وترسيخ منظومة متكاملة وشاملة للحماية الاجتماعية

يحتل الضمان الاجتماعي مكانة في تثمين رأس المال البشري باعتباره يرسّخ السلم والأمن الاجتماعي، وهو ما يدعو للالتزام بالعمل على تطوير منظومة الضمان الاجتماعي لمواكبة التحولات الجارية في أسواق العمل، وذلك بتكييف شروط الاستفادة من منافعها وفق أنواع عقود العمل الجديدة، وبمد مظلة الحماية الاجتماعية لتشمل كل الفئات ومنها العمالة منخفضة المهارات بالاقتصاد غير المنظم.

9. ترسيخ المساواة في تنمية الموارد البشرية

ندرك الأهمية الكبرى لرفع مستوى الوعي بمكانة المساواة بين الجنسين في تحقيق التنمية الشاملة وفي تحسين مؤشرات التنمية

البشـــرية بـالوطن العربي، مـا يجعلنـا نلتزم بـاعتمـاد التـدقيق من منظور النوع الاجتماعي لتصـــحيح الاختلالات في تأهيل الموارد البشرية وفي سوق العمل وإدماج ذوي الاحتياجات الخاصة.

10. أنسنة التكنولوجيا

إذ ندرك الأهمية الحاســـمة التي أضـــحت للتكنولوجيا الحديثة في خلق مســـارات جديدة للنمو، فينبغي علينا أن نلتزم بـالعمل على ضمان أنسنتها، بجعل أنظمة الذكاء الاصطناعي تعمل على تحفيز النمو والتنمية المســـتدامة ورفاهية المجتمعات، وأن يراعى في تصـــميمها القوانين الضـــامنة لحقوق الإنســـان وتنوع المجتمعات، وذلك بضـمانات تسـمح بتدخل العنصـر البشـري حال تطلّب الأمر ذلك لتعديل هذه الأنظمة، وجعلها تعمل بطريقة سـليمة وآمنة، وبما يضمن التقييم الدوري للمخاطر التي قد تنشأ عنها وإدارتها.

11. تطوير تشريعات وقوانين العمل:

إن الأثر البيّن الـذي أحـدثـه وســـيحـدثـه الاســـتخـدام المتنـامي للتكنولوجيات من تحولّات متسـارعة على سـوق العمل، يتطلب أن نلتزم بالعمل على مواكبة هذه التحولات بوضـع آليات فعالّة للرصد والتوجيه وتطوير برامج المواكبة، بما يسـمح بوضـع قواعد عامة لتنظيم أنماط العمل الجديدة على أن تظل هذه المراجعات تجرى بصـفة دورية، وبحماية وتحسـين ظروف عمل العمالة بالاقتصـاد غير المنظم ومواكبتها ببرامج ميسّرة وفعّالة للانتقال نحو الاقتصاد المنظم.

12. تعزيز التعاون العربي المشترك

ولأننا ندرك أهمية التخطيط لبرامج ومشـــاريع عربية مشـــتركة لتنمية الموارد البشـــرية في كل ما يتعلق بتســـريع التحول نحو الاقتصـــاد الرقمي، فإننا نلتزم بالمســـاهمة الفعّالة كل من موقعه في الرفع من مســـتويات التعاون العربي الثنائي والمتعدد الأطراف لإتاحة الفرص لتبادل التجارب وفرص التدريب الكافية.

بتبني هذه المبادئ الاثني عشرة، فنحن على يقين بأنها ستسهم في خلق بيئة عمل مستدامة تعزز قدرات رأس المال البشري العربي، بما يسمح بالاستفادة الكاملة مما تتيحه محركات الثورة التكنولوجية من إمكانيات وفرص هائلة للنمو الاقتصـــادي في عدد من القطاعات الواعدة وبما يحدث فرص عمل إضـــافية ، وفي آن واحد التأهّب لمجابهة الجيل الجديد من تحديات **الثورة الصـناعية الخامسـة** التي بدأت معالمها في التشكّل.

والتزاماً بتفعيل مبادئ هذا الإعلان، ندعو جميع المؤسـسـات والجهات المعنية للانضـمام إلينا ودعم أهداف هذا الإعلان، والعمل معًا من أجل مسـتقبل أفضـل للموارد البشـرية. **كما يمكن الاسـترشـاد بهذا الإعلان وتنفيذه وفق خصوصية وإمكانيات كل دولة.**

* * *